نائب وزير

الصناعة والتجارة.. باتجاه حلول جذرية للأسمنت

□ أوضح الدكتور يحيى المتوكل وزير الصناعة والتجارة في معرض رده على تساؤلات بعض النواب حول الارتفاعات السعرية –أن هناك أسباباً وعوامل عالمية أدت الى هذه الارتفاعات كالفيضانات المدمرة والجفاف الشديد في أماكن ومناطق انتاج القمح.

مشيراً الى أنه رغم نقص المعروض العالمي من القمح فقد نجح المستوردون والمؤسسة الاقتصادية اليمنية في تأمين احتياجات البلاد منه.

من جهة أخرى أكد وزير الصناعة والتجارة في رده على تساؤل النائب نجيب أحمد سيف المتعلق بعدم قيام الوزارة بمراقبة وضبط اسعار الأسمنت وضبط المخالفين أن اسعار الأسمنت مستقرة بعد تلك الأزمة التي حدثت قبل أشهر ووصل فيها سعر الكيس الى ١٨٠٠ ريال في بعض المحافظات، وتم مناقشة الموضوع بشكل شفافية وتم إلقاء اللوم بشكل مباشر على آلية البيع والتوزيع.. واستطعنا ارجاع السعر الى ١٢٠٠ ريال، وربما أقل من ذلك في بعض الحالات.. موضحاً أن الوزارة لم تغفل القضية لسبب أو لآخر ومازالت تسعى لإيجاد معالجة جذرية لها من خلال عمل مصانع الأسمنت بآلية السوق بالاضافة الى اعادة هيكلة المؤسسة اليمنية للأسمنت لتقوم بدورها المتوقع في وضع السياسات في مصانع الأسمنت المختلفة.

توصيات النواب

بين إهمال الحكومة وتقصير البرلمان!!

• لا تكاد تخلو أية جلسة للبرلمان من مناقشة تقرير أو تقارير مختلفة تقدمها اللجان البرلمانية عقب عودتها من النزول الميداني، كما لا تخلو هذه التقارير من عشرات التوصيات التي تهدر أوقاتاً طويلة اثناء صياغتها ومناقشتها حتى ترفع الى الحكومة لترجمتها على الواقع، لكنها ترتفع ولا تعود الى الواقع إلا القليل منها.

ولمعرفة أسباب عدم تنفيذ الحكومة لتوصيات المجلس ونسبة ما تحقق لابد من قراءة هذا الاستطلاع الذي أجرته «الميثاق» مع عدد من البرلمانيين!!

توفيق الشرعبي - فيصل عساج

في البدء أوضح النائب محمد الخادم الوجيه – رئيس لجنة الصناعة والتجارة– أنه ما من شك أن أعضاء اللجان البرلمانية عندما يقومون بدراسة قضية معينة متعلقة بالجهاز الحكومي لابد أنهم يراعون المصلحة العامة ويكونون منطقيين في أعمالهم وبما يصدرونه من أحكام سواءً على ما شاهدوه أو من خلال ما يتحصلون عليه من معلومات من داخل الجهاز نفسه ومن مسئولي الجهاز الذي هم بصدد رفع تقرير عنه، ومن خلال هذا يبني الأعضاء العديد من التوصيات.

وأضاف الوجيه: أنه اذا جنح الأعضاء في بعض الأحيان بتوصيات غير معقولة فالمفترض على الجانب الحكومي أن يشير اليها ويوضح أين تكمن المعوقات التي تحول دون تنفيذها.

وقال: في المجمل أذكر أن أكثر من ٩٠٪ من التوصيات والملاحظات التي يثيرها الأخوة اعضاء اللجان البرلمانية قابلة للتنفيذ ولا يبقى إلاّ حسن نية الجانب الحكومي في التنفيذ.

وعن نسبة ما حققته الحكومة من توصيات المجلس أشار الوجيه إلى أنه يعتقد أن النسبة لا تزيد عن ٣٠٪ من التوصيات التي يصدرها المجلس بين الحين والآخر من نتائج الزيارات الميدانية للاعضاء وبحسب ما هو موجود في اللائحة المنظمة.

منوهاً الى أنه لابد للحكومة أن تأتي الى المجلس وتوضح عدم استطاعتها لتنفيذ بعض التوصيات حتى يعرف البرلمانيون الأسباب التي حالت دون التنفيذ.. ومن المؤسف –بحد قوله– أن الحكومة أو الوزراء المعنيين –بوجه أدق– لا يقومون بالتوضيح للمجلس عن هذه الأسباب وعدم قدرتهم على تنفيذ توصيات مجلس النواب، حتى نبتعد عما يُقال: معقولية أو عدم معقولية التوصيات.. ونوه النائب محمد الخادم الوجيه الى أن هناك قصوراً كبيراً من قبل اللجان المختصة لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقاريرها، وهذا شيء يؤسف له وكان الأعضاء يتوقفون عن متابعة تقاريرهم بمجرد اصدارها من قبل المجلس ورفعها الى الحكومة، وهذا ما يؤسف له جداً، مشيراً الى أنه يجب على جميع اللجان أن تتابع توصياتها مع الوزارات المعنية وترفع نتائج تلك الزيارات التي قامت بها.. والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم تنفذ الحكومة تلك التوصيات؟!

ثلاث مسائل

من جهته يرى النائب أحمد الصويل –رئيس لجنة الاعلام والثقافة أنه يجب أن تراعي اللجان البرلمانية عند وضعها للتوصيات ثلاث مسائل: تتمثل بالحدود المالية لهذه التوصيات لأن أية توصية –بحد قوله– تتحول في الأخير الى قرار وهذا القرار لابد أن تكون له تكلفة مالية.. كما أنه لابد من مراعاة الاطار العام الذي يحكم نشاط الدولة والمتمثل بالبرنامج الذي تقدمت به الحكومة الى البرلمان وأيضاً خطة التنمية الخاصة بالخطة الخمسية للتنمية.

وأضاف الصويل: أما المسألة الثالثة التي يجب مراعاتها عند صياغة التوصيات فهي البرنامج الخاص بهذه الوزارة أو تلك.. مشيراً الى أن كثيراً من التوصيات متراكمة والجهاز التنفيذي للحكومة غير قادر على تنفيذها نتيجة لعدم توافر الكثير من الامكانات لذا يجب فعلاً على رئاسة المجلس والعاملين في اللجان أن يُعيدوا ترتيب أولويات التوصيات التي اتخذت وفقاً وامكانات البرنامج الحكومي وايضاً امكانات الموازنة.

ونوه الى أن نسبة ما تم تنفيذه يعد نسبة ضئيلة جداً لا تزيد عن ٣٠٪، والمشكلة –بحد قوله– تمكن في آليات متابعة تنفيذ هذه التوصيات اضافة الى أن مجلس النواب لا يمتلك آلية مناسبة للمتابعة.

مشيراً الى أنه ووفقاً للائحة الداخلية للمجلس فإن المعني بتابعة تنفيذ التوصيات هي رئاسة المجلس بالاضافة الى الأمانة العامة للمجلس.

وقال الصويل: أنا أحمل جزءً كبيراً في عدم المتابعة على الأمانة العامة وبالذات في الجانب التنسيقي بين البرلمان والجانب الحكومي، وهذا الجانب غير متقاطع وليس متوازياً لذا يجب أن تكون هناك أمانة عامة فاعلة وادارة جلسات فاعلة أيضاً لمتابعة مدى تنفيذ توصيات المجلس.

واقترح احمد الصويل تخصيص المجلس لجلسات تقييمية كل ثلاثة أشهر بخصوص ما اتخذه من قرارات ما لم سنستمر في عيشية استدعاء الناس والنزول الميداني.. مشيراً الى أن المسئولية الأدبية والقانونية لا تكمن في النزول الميداني واتخاذ الاجراءات ولكنها تكمن في تتابع وظيفة المجلس التشريعية والرقابية لأنهما وظيفتان متوازيتان.

ونوه النائب الصويل الى أن دور المجلس في مراقبة تنفيذ الموازنة ضعيف جداً لأن كثيراً من البرلمانيين لا يمتلكون الثقافة البرلمانية ولا الثقافة الرقابية في هذا الشأن.

تذكير مستمر!!

أما النائب علي غالب الكبودي فيؤكد أن اللجان البرلمانية تراعي الممكن والواقع عند وضعها للتوصيات، ولكن الجانب الحكومي «للأسف» ليس لديهم جهات متخصصة تعمل على تنفيذ توصيات المجلس بل ليس لديهم الاستعداد لمتابعة التوصيات أو ربما أن الجهة المختصة لا توصل تلك التوصيات الى الجهات المعنية.

مضيفاً: أن هناك اهمالاً –متعمداً أحياناً– وغير متعمد بما يخص هذه التوصيات التي يتحمل المجلس جزءاً كبيراً في عدم متابعته لتنفيذها، مشيراً الى أن اللجان لم تقم بدورها بالشكل المطلوب لمتابعة هذه التوصيات وتجسيدها الى واقع عملي نتيجة لفقدان عامل التواصل ما بينها وبين الجهات التي تتبعها.

ونوه الكبودي الى ضرورة التذكير الدائم للحكومة تجاه التوصيات وهذا ما يفترض أن تقوم به اللجان نفسها، لأن الحكومة –بحد قوله– تشغل أحياناً بالجانب التنفيذي للموازنة أكثر مما تلتفت الى تطبيق توصيات المجلس.. موضحاً أن عملية تنفيذ التوصيات تكاملية بين المجلس واللجان المعنية والجانب الحكومي.

حسب الرغبة

ويحمل النائب ناجي القوسي –هيئة رئاسة المجلس أي تقصير أو اهمال فيما يتعلق بتنفيذ توصيات اللجان البرلمانية، حيث أشار الى أنه لا يمكن الانتصار في المعركة إلاّ اذا كان هناك قائد شجاع وكفء ومخطط ومبرمج للنجاح، إذاً أي اهمال في المجلس فهو منوط بهيئة رئاسته.. مضيفاً أن هيئة رئاسة البرلمان تهيمن على ادارة الأمور داخل المجلس حسب رغبتها فإن اعجبها كلام عضو من الأعضاء كان بها وإن لم يعجبها تحاول المغالطة في القضية أو الموضوع.

مؤكداً أن أي برلماني يجب أن يعمل بكل جدية على أن تكون توصيات المجلس واقعية ومنسجمة مع القانون والدستور وبحيث تتمكن الجهات الحكومية من تحقيقها على الواقع العملي، منوهاً الى أنه لا توجد توصيات يستحيل تنفيذها، ولكن الحكومة لم تنفذ إلاّ القليل ربما لا يتجاوز ٥٠٪ حسب تصوره.

كمٌ هائل

النائب علي الصعر من جهته أشار الى أن البرلمان يثبت حرصه على أن يكون عمله موازياً مع أداء الجانب الحكومي لمصلحة هذا الوطن وذلك من خلال نزوله الميداني عن طريق لجانه البرلمانية ووضع التوصيات عقب كل زيارة أو نزول ميداني، إلاّ أنه استغرب الكم الهائل من هذه التوصيات والتي تثقل كاهل الجانب الحكومي اذا انفرد بمتابعة تنفيذها لوحده، لذا لابد من الاشتراك بين الحكومة والبرلمان من أجل العمل على تنفيذ التوصيات البرلمانية.

الوجيه: إذا كان هناك توصيات غير معقولة فعلى الحكومة الإشارة إليها

□ الوجيه □ الصويل

الصويل: نحن بحاجة إلى جلسات تقييمية كل ثلاثة أشهر

القوسي: أي إهمال أو تقصير فهو منوط بهيئة رئاسة المجلس

□ الكبودي

الكبودي: اللجان البرلمانية لا تقوم بدورها بالشكل المطلوب

□ القوسي

الصعر: البرلمان يحرص على أن يكون عمله موازياً لأداء الحكومة

□ الصعر

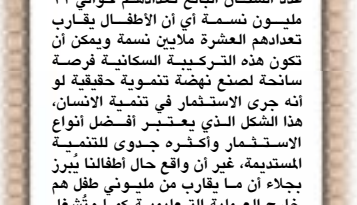

أطفالنا أمانة في أعناقنا!!

□ كم هم مساكين غالبية أطفال اليمن!! ويا لهول ما يواجهونه من صعاب تبدأ بطحنهم وهم ما يزالون أجنة في بطون أمهاتهم، جراء الأمراض وسوء التغذية والسموم البيئية مروراً بمخاطر ومضاعفات ولادتهم وليس انتهاءً بعمالة الأطفال واستخدامهم فيما يشكل خطراً على نموهم وتطورهم، فالمؤشرات العديدة المتعلقة بالأطفال والأمهات تؤرقنا وتهدد وجود أطفالنا، تلك التي قد تبدأ بوفاة الأم أثناء الحمل أو قبل الولادة أو خلالها أو بعدها أو بوفاة الطفل ذاته في فترة الرضاعة أو بعدها خلال السنوات الخمس الأولى من عمره أو لاحقاً لكثرة المخاطر التي تواجه الطفل ومنها مشاكل استخدامه في عمالة الأطفال.

إن المؤشرات الخاصة بوفيات الأمهات والرضع والأطفال دون السن الخامسة في بلادنا مازالت عالية رغم كل الجهود التي بذلت وتبذل، إذ تحتل اليمن مراتب متقدمة بعد بعض الدول الافريقية الأشد فقراً وتخلفاً على مستوى العالم.

إن مأساة الطفل اليمني تبدأ مع تلك الأرقام القياسية لهذه المؤشرات ولا تنتهي بعمالة الأطفال، ويشكل الأطفال في الهرم السكاني للجمهورية اليمنية القاعدة العريضة مكونين حوالي نصف عدد السكان البالغ تعدادهم حوالي ٢١ مليون نسمة أي أن الأطفال يقارب تعدادهم العشرة ملايين نسمة ويمكن أن تكون هذه التركيبة السكانية فرصة سانحة لصنع نهضة تنموية حقيقية لو أنه جرى الاستثمار في تنمية الانسان، هذا الشكل الذي يعتبر أفضل أنواع الاستثمار وآكثره جدوى للتنمية المستديمة، غير أن واقع حال أطفالنا يُبرز بجلاء أن ما يقارب من مليوني طفل هم خارج العملية التعليمية كما وتُشغل عمالة الأطفال حوالي ثلاثة أرباع المليون طفل في بلد يعاني أساساً من ارتفاع نسبة البطالة والأمية والعدد قابل للزيادة.. وهذه تعد معضلة حقيقية أمام الدولة والمجتمع تتهدد مستقبل الوطن وتنميته، فأطفال اليوم هم رجال ونساء الغد وكل ما يتهدد واقع حالهم اليوم سوف نحصد نتائجه في الغد، إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

ولا نشك لحظة في أن جهوداً كبيرة تبذل على مختلف الصعد غير أن واقع الحال ينبئنا بتزايد نسب عمالة الأطفال وكذا زيادة التسرب من العملية التعليمية سنة بعد أخرى، وذلك ما يعكس هول تلك المشكلة وكبرها والحاجة الماسة الى تكاتف وتضافر كل الجهود المخلصة للحد من هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة، وبالأخص تفعيل دور وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والمؤسسات المعنية بالطفل وفي المقدمة تأتي رفع الموازنات اللازمة للمعالجة الجذرية لهذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة بما في ذلك الحرص على الاستغلال الأمثل لمساعدات المانحين واشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الحل المناسب لهذه الظاهرة والحد منها، فأطفالنا أمانة في أعناقنا وهم عماد مستقبل الأمة وأساس نهضتها.

* عضو مجلس النواب عن الدائرة(٢٨).

– عبدالله علي الخلاقي
– من مواليد خلاقة /الحد /يافع ١٩٦٧م.
– بكالوريوس ادارة أعمال.
– عضو اللجنة الدائمة.
– عضو مجلس النواب ٢٠٠٣م.
– عضو لعدد من جمعيات الصداقة مع دول عربية وأجنبية.
– أحد مؤسسي الجمعية الخيرية لمنطقة الحد/يافع.
– متزوج وله خمسة أولاد.

سيرة برلماني

○ «على وزارة الشباب والرياضة التعاون مع وزارة التربية والتعليم من أجل دعم الرياضة المدرسية التي نعتبرها المشتل الأساسي لتطوير الرياضة في بلادنا».
النائب نبيل باشا

□ □ □

○ «لابد من الابتعاد عن المساعدات الشخصية للمعاقين ودفعها الى الصناديق لتوزيعها لهذه الشريحة بشكل عام».
النائب عبدالله خيرات

□ □ □

○ «كان من المفترض أن تصب جهود وزارة الشباب والرياضة على المنشآت والأندية والاتحادات الموجودة وتوفير الامكانات لها، بدلاً من العمل على التوسع في هذا المجال».
النائب أحمد الخولاني

□ □ □

○ «الحكومة لا تدعم المواد المدعومة ولا تشرف عليها».
النائب ناصر عرمان

□ □ □

○ «الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الناجحة والمحافظة على ممتلكاتها يجب أن تمنح كلمة شكر وعلى الحكومة دعمها».
النائب عبدالرحمن المحبشي

من شرفة البرلمان

تأخر

□ رغم استمرار ظاهرة غياب أغلبية النواب بدأت تظهر للعيان ظاهرة أخرى جديدة لمعظم من يحضر من البقية وتتمثل في التأخر عن بدء الجلسة، حيث لوحظ حضور الجانب الحكومي قبل بعض الاعضاء الذين سيوجهون تساؤلات إليهم!!

إجابة طويلة!!

□ بعض الوزراء يوضحون في ردهم على تساؤلات البرلمانيين بإجابات مطولة تستغرق وقتاً طويلاً والوزير يتحدث، وكأن معظم الوزراء لا يعلمون أن كثيراً من النواب لا يحتملون سماع السؤال إن كثُرت مفرداته، فما بالكم بتوضيح كالذي ألقاه وزير الصناعة والتجارة الأسبوع الماضي، في رده على تساؤل النائب القصوص الذي وصف إجابة الوزير على سؤاله بالطويلة جداً!!

جديد البرلمان!!

□ أحد الزملاء في شرفة البرلمان قال: إن المجلس بعد الاجازة بدا بنفس ما كان عليه قبلها من حيث الغياب – جو النقاش– رتابة الجلسات.. بمعنى أنه لا جديد.. زميل آخر علق بخبث قائلاً: «هناك جديد وإلاّ ما عاد تبصرش.. نائبان ومطرقة رئيس الجلسة»!!

ملعب حزبي!!!

□ هناك من يحشر السياسة والحزبية في كل شيء بالصميل عيني عينك، فمثلاً النائب علي العنسي أثناء نقاش النواب لتوصيات تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة حول الأندية والاتحادات أكد أن الملاعب في بلادنا بحالة الصفر من حيث التجهيز، كما أن هناك ملاعب تتبع أحزاباً معينة، ما جعل رئيس الجلسة يقول له: «أصلاً أنت ما قدشي دخلت ملعب وإلاّ ملاعبنا قد هي من أفضل الملاعب، وما يكتبشي في بواباتها هذا ملعب الحزب الفلاني، ما به إلاّ يكتب عليها استاد رياضي»!!

بدون مواصلات

□ نائب معارض أبدى عواطف جياشة تجاه المعاقين اثناء نقاش تقرير يخصهم مؤكداً أن هناك إهمالاً كبيراً لهذه الشريحة، وأقسم بالله أنه لقي معاقاً لا يجد حق المواصلات الى صندوق المعاقين.. رئيس الجلسة رد عليه قائلاً: «كان يجب أن تهتموا بنقلهم وايصالهم الى المراكز مثلما اهتممتم بإيصالهم الى صناديق الاقتراع»!!

تقرير برلماني يطالب بمساءلة المقصرين بتطبيق قانون التعاونيات

□ أوضح تقرير برلماني أن الشخصية الاعتبارية والقانونية لمعظم الجمعيات التعاونية في محافظات المهرة، الضالع، لحج، حضرموت، شبوة، أبين، مفقودة منذ سنوات وأن معظم هذه الجمعيات إن لم تكن جميعها لم تقم بأي نشاط وفقاً للأهداف والمهام التي أنشئت من أجلها.

وأشار التقرير الذي قدمته اللجنة المشتركة من لجنتي القوى العاملة والشئون الاجتماعية والصناعة والتجارة – الى المجلس بشأن أوضاع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في المحافظات المذكورة– الى أن هناك عدداً من التعاونيات منتهية ولم يتبق لديها أي أصول، بالاضافة الى أن الاتحاد العام للجمعيات الاستهلاكية، لم يتمكن من ممارسة دوره ونشاطه نتيجة توقف الدعم المالي كما أنه لم يتمكن من عقد دورات انتخابية لتحديد قيادات الجمعيات ومن ثم قيادته.

مضيفاً: أنه تبين للجنة البرلمانية أثناء نزولها الميداني أن معظم ممتلكات التعاونيات وأصولها الثابتة والمتحركة تعرضت للسلب والنهب والاستغلال الشخصي، وتحت مبررات مختلفة من قبل عدد من قيادات التعاونيات والسلطة المحلية، ولم يتخذ أي اجراء ازاء ذلك من قبل الجهات المعنية مع العلم أن الأصول الثابتة والمتحركة للتعاونيات مملوكة ملكية خاصة.

ونوه التقرير –الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه– الى أن الجهات المختصة بالمحافظات لم تقم بدورها أو بواجبها بالشكل المطلوب ووفقاً للتوجيهات الصادرة من فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ونائبه ورئيس مجلس الوزراء المتضمنة عدم جواز المساس بممتلكات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وضرورة العمل على حصرها والحفاظ عليها باعتبارها أموالاً خاصة بالمساهمين.

هذا وأوصى التقرير بضرورة الزام الحكومة بتشكيل لجنة مكونة من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والصناعة والتجارة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والاتحاد التعاوني الاستهلاكي بالتنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظات المستهدفة ومجالس ادارات التعاونيات للقيام بحصر ما تبقى من أصول وممتلكات التعاونيات وتقدير قيمتها وبيعها في المزاد العلني وتوزيع مبالغها على المساهمين والجهات ذات العلاقة وفقاً للنسب المنصوص عليها بالقانون رقم «٣٩» لسنة ١٩٩٨م، وموافاة المجلس بما سيتم اتخاذه خلال مدة اقصاها ستة أشهر من تاريخ إقرار التوجيهات على أن تكلف اللجنة بمتابعة استرجاع كل ممتلكات الجمعيات من أصول منقولة ثابتة أو متحركة والتصرف بها وفقاً لأحكام القانون.

كما أوصى بمساءلة كل من المسئولين بوزارتي الشئون الاجتماعية والعمل والصناعة والتجارة وفروعها بالمحافظات عن التقصير والاهمال وعدم تنفيذ وتطبيق القوانين النافذة المنظمة للعمل التعاوني، بالاضافة الى الزام وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بصرف الدعم السنوي للاتحاد التعاوني الاستهلاكي منذ تاريخ توقيفه، والعمل على تنفيذ وتطبيق واعداد السياسات اللازمة لتفعيل قانون الجمعيات والاتحادات التعاونية ولائحته التنفيذية، بالاضافة الى متابعة اداء كافة الجمعيات والاتحادات الأخرى لما فيه خدمة المواطنين.